مركز الإعلام والدراسات العربية - الروسية
Center of Information and Arabian - Russian Studies
фонд русско-арабских исследований и информации

دراسات منتقاة

قمة مجموعة بريكس/٢٠٢٣ جوهانسبيرغ
التوجهات العامة ـ خلاصة البيان الختامي

٢٢ ـ ٢٤ أغسطس ٢٠٢٣م

مخرجات قمة جوهانسبيرغ-٢٠٢٣
(التوجهات العامة لمجموعة بريكس)

- تحرير وحدة الشؤون الإعلامية بالمركز

- مدخل: ملخص «إعلان جوهانسبرج» في ختام قمة «بريكس» ٢٠٢٣ :

اعتمد زعماء دول بريكس - روسيا والصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا- بيانًا في ختام القمة الخامسة عشرة للمجموعة والتي عقدت في جنوب إفريقيا، أبرز النقاط التي وردت في «إعلان جوهانسبرج»:

- تنظر دول بريكس إلى الأمم المتحدة باعتبارها حجر الأساس في النظام الدولي، ويدعم زعماء المجموعة إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن الدولي، من أجل جعل المنظمة أكثر ديمقراطية وكفاءة.
- تؤيد دول بريكس رغبة البرازيل والهند وجنوب إفريقيا في لعب دور أكبر في مجلس الأمن الدولي، بالإضافة إلى دعوة المجموعة إلى زيادة تمثيل الدول النامية في المنظمات الدولية والمنتديات متعددة الأطراف.
- رحّبت بريكس بمقترحات الوساطة الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع في أوكرانيا، داعية إلى تعزيز آلية منع انتشار أسلحة الدمار الشامل وإلى تسوية النزاع بشأن البرنامج النووي الإيراني عبر السبل الدبلوماسية.
- على الصعيد الاقتصادي، دعت المجموعة إلى إصلاحات لمنظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز المالية.

ـ التوجهات العامة لمجموعة بريكس ـ وأهم قراراتها[1]:

تحت شعار" بريكس وإفريقيا: الشراكة من أجل النمو السريع والمستقر"، عُقدت القمة/١٥، بحضور أكثر من ٤٠ رئيس دولة وحكومة، من: (أفريقيا ـ وآسيا ـ أمريكا اللاتينية)، وقد اكتسبت القمة " زخماً عالمياً قوياً بفضل تصاعد أهمية مجموعة بريكس في الاقتصاد العالمي.

وناقش المتجمعون المسار المستقبلي لتوسع مجموعة بريكس؛ بهدف تعزيز نفوذه العالمي؛ إذ تدفع التوترات المتزايدة عقب حرب أوكرانيا، والتنافس المتنامي بين الصين والولايات المتحدة، كلاً من موسكو وبكين إلى السعي نحو تعزيز دور المجموعة اقتصادياً وسياسياً، ليكون لها ثقل موازن للهيمنة الغربية على المؤسسات العالمية.

وخرجت القمة بالكثير من النتائج لتعميق التعاون بين دول مجموعة "بريكس"، بالإضافة إلى قرارات توسيع العضوية، بقبول عضوية ست دول.

قرارات محسوبة: اتخذت قمة "بريكس" مجموعة من القرارات الهامة التي ستوجه المسار المستقبلي لمجموعة" بريكس"، وتؤثر على الاقتصاد العالمي، ومنها:

- **توسيع عضوية بريكس:**

توصلت الأعضاء إلى معايير وإجراءات توسيع عضوية بريكس، وسيكون على مراحل :

ـ المرحلة الأولى: تتضمن دعوة ست دول من الاقتصادات الناشئة، كأعضاء كاملي العضوية في "بريكس"، ابتداء من (١ يناير ٢٠٢٤م)، وهي كل من: (الأرجنتين ـ أثيوبيا ـ السعودية ـ إيران ـ الإمارات ـ مصر. ليزيد عدد الدول المنضوية تحت "بريكس" إلى/ ١١ عضواً، كما سيصبح متحكماً في نحو ثلث الاقتصاد العالمي.

ـ المرحلة التالية: وفقا لما كما ألمح إليه "رامافوزا" في كلمته، عن وجود توافق كبير حول عملية توسيع عضوية المجموعة، وتقدير الدول الأعضاء لاهتمام الدول الأخرى ببناء الشراكات مع مجموعة بريكس، وتم تكليف وزراء خارجية الدول الأعضاء بمواصلة تطوير نموذج "الدولة الشريكة" لمجموعة بريكس، وقائمة الدول التي ستكون شريكة لمجموعة بريكس، وأن تستمر المجموعة في العمل مع شركاء "بريكس+"، وهو ما سيُحقق قوة اقتصادية كبيرة لمجموعة "بريكس" في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء .

[1] تم جمع هذه المادة ومعالجتها من أكثر من مصدر وموقع إعلامي. والشكر للجميع على جهودهم.

- **تشكيل مجموعة عمل لاعتماد عملة مشتركة:**

بالنظر في صعوبة اعتماد عملة "بريكس" فلم تنجح القمة في اعتماد العملة، بديلاً الدولار أوعملاتها المحلية، وهي العملة التي تم الترويج لها في العديد من الأوقات؛ لتقليل هيمنة الدولار الأمريكي على التجارة الدولية، وتجاوز النظام الاقتصادي الدولي القائم على النمط الغربي؛ حيث يتطلب الأمر عدة سنوات لتطوير البنية التحتية المالية والمصرفية بشكل تعاوني بين الدول الأعضاء لدعم هذه العملة المشتركة، فضلاً عن عقد مفاوضات مكثفة لإنشاء آليات تُحدِّد أسعار الصرف وأنظمة الدفع وتنظيم الأسواق المالية الخاصة بها.

ومع ذلك فقد تم تشكيل مجموعة عمل لاعتماد عملة مشتركة بين دول "بريكس" (وفق ما أشار إيه رئيس البرازيل "لويس إيناسيو لولا دا سيلفا")، حيث وجه قادة بريكس، وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية للنظر في مسألة التبادل التجاري بالعملات الوطنية والأدوات المختلفة للدفع المرتبطة بالعملات الوطنية بين الدول الأعضاء. وهنا تحدث الرئيس الروسي" فلاديمير بوتين" إلى أن بريكس ستتوسع في استخدام العملات الوطنية في الهيئات الجمركية؛ لتحقيق الاستقرار في الأنظمة المالية العالمية.

- **خلق منطقة تجارة حرة:**

يعمل تكتل "مجموعة بريكس" إلى خلق فضاءات للتعددية وإقامة منطقة تجارية حرة، وهو ما تم الإشارة إليه خلال جلسة "بريكس +" وهو ما سيعمل على دعم الاتصالات مع الدول الإفريقية.

- **مساعدة الدول النامية:**

تعمل مجموعة بريكس، على تعزيز التعاون مع الدول النامية، وأشار رئيس الصين "شي جين بينج" إلى إنشاء صندوق بقيمة/أربعة مليارات دولار؛ لمساعدة الدول النامية، وستزداد قيمته إلى/عشرة مليارات دولار في السنوات المقبلة، كما أشار إلى ضرورة مساعدة الدول المتطورة لدول العالم النامي، خاصة في تمويل أنظمة التكيف المناخي، إذ تمت الإشارة إلى أن دول "بريكس" يجب أن تُقدم الدعم للجنوب العالمي لدعم أجندة المناخ لمصلحة العالم، وأن الانبعاثات الكربونية لابد أن تتحملها الدول الاستعمارية السابقة، مع ضرورة الالتزام بـ"اتفاقية باريس ٢٠١٥" في هذا الشأن.

- **زيادة التعاون مع القارة الإفريقية:**

تسعى دول "بريكس" إلى توسيع الاستثمارات على كافة المجالات في إفريقيا وتعزيز التعاون الإفريقي، كما سيدعم كل من رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي ورئيس البرازيل دا سيلفا، العضوية الدائمة للاتحاد الإفريقي داخل مجموعة العشرين.

إضافة إلى الدعم الروسي لإفريقيا، إذ أشار الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" إلى ضخ روسيا العديد من الموارد داخل القارة الإفريقية، مع تقوية العلاقات في كافة المجالات، وكما ستعمل على ضخ الأسمدة في الأسواق العالمية، وتقديم / ٢٥ ـ ٥٠ ألف طن من الحبوب إلى الدول الإفريقية، بالإضافة إلى تصدير الوقود الروسي لإفريقيا لاحتواء ارتفاع الأسعار، كما تطرق الرئيس بوتين إلى تنفيذ العديد من المشروعات المختلفة في القارة، ومنها إنشاء محطة طاقة نووية بالضبعة في مصر، وكذلك منطقة صناعية في قناة السويس.

وتستهدف العلاقات بين دول "بريكس" والقارة الإفريقية إلى مواجهة التحديات المختلفة في القارة وخاصة مشكلة الديون، من خلال تسهيل الحصول على القروض من بنك التنمية الجديد والصندوق بأسعار فائدة منخفضة.

- **إنشاء لجنة خاصة بالنقل:**

أشار الرئيس الروسي إلى أن بلاده عملت على إطلاق مشروع لطريق تجاري يمتد من روسيا وحتى المحيط الهادئ، ومن هنا جاء اقتراح إنشاء هذه اللجنة، التي تعمل على هذا المسار "جنوب-شمال" ودعم اللوجستيات المحلية والدولية، فمن المفترض أنه عند التوصل للاتفاق حول هذه اللجنة، أن تترأسها موسكو في عام ٢٠٢٤، وهو ما يُحقق انسيابية في معدلات التجارة بين الدول الأعضاء.

مستقبل بريكس:

قرارات توسيع العضوية، ستنعكس بشكل إيجابي على مستقبل المجموعة، لعدة عوامل:

- ✓ **حجم اقتصادات الأعضاء الجدد:**

ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة بريكس بناء على الناتج المحلي للدول المُنضمة الجديدة، إذ يبلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي:

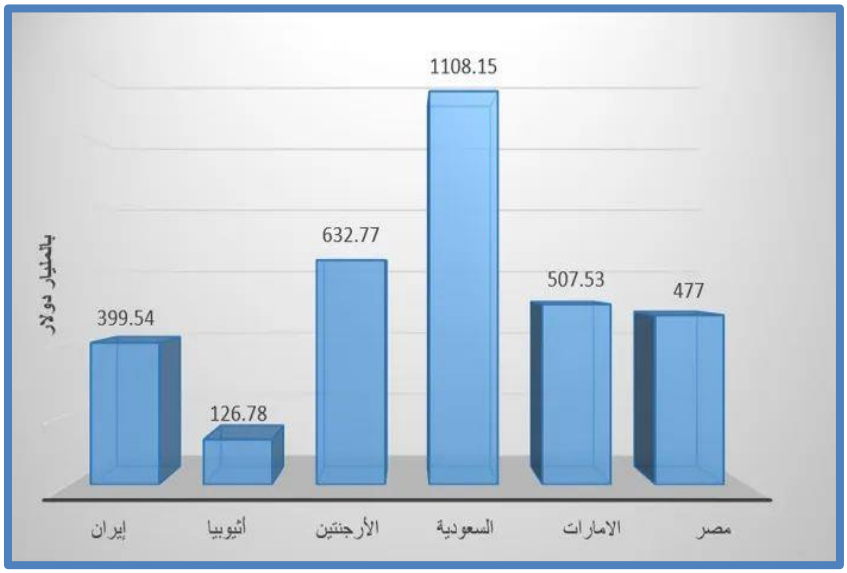

- **السعودية: ١،١٠٨ مليار دولار.**
- **الإمارات: ٥٠٧،٥٣ مليار دولار.**
- **مصر: ٤٧٧ مليار دولار.**

وعلى الجانب الآخر ستستفيد اقتصادات هذه الدول من انضمامها إلى مجموعة بريكس من المشروعات المختلفة في البنية التحتية والتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي.

✓ **التعداد السكاني الكبير:**

يُمثل التعداد السكاني للأعضاء الجدد، نقطة قوة لمجموعة بريكس، من ناحية زيادة تمثيله لسكان العالم، (إذ يبلغ عدد سكان مصر ١١٠.٩ مليون نسمة، و١٢٣.٤ مليون نسمة في إثيوبيا، ونحو ٤٦.٢ مليون نسمة في الأرجنتين، و٩.٥ مليون نسمة في الإمارات و٣٢.٢ مليون نسمة في السعودية، وقرابة ٨٥ مليون نسمة في إيران، وهو ما يعني زيادة سكان التكتل بحوالي ٤٠٧.٢ مليون نسمة).

وهذا سينعكس على مجموعة بريكس في توفير سوق ضخم لمنتجات الدول الأعضاء، كما سيساعد الدول الجدد على استثمار السكان في بلادهم بنحو يُفيد اقتصادهم، وخاصة مع سياسات تمكين الشباب التي يتبعها بريكس، والتي ستعمل على تخفيض معدلات البطالة في الدول الأعضاء.

✓ **توفر السوق الاستثماري:**

تتميز الدول الجدد في التكتل، بسوق استثماري كبير، وهو ما سيدعم أهداف التكتل في تعزيز الاستثمارات المختلفة بين الدول الأعضاء، الأمر الذي سيُحقق المنفعة الاقتصادية لجميع الدول في التكتل، ويُحقق العديد من التدفقات الأجنبية إليها، بما يُحسن ميزان مدفوعات هذه الدول.

- الخلاصة: يمكن القول إن قمة "جوهانسبرج" استطاعت تحقيق خطوات بناءة نحو التوجه إلى نظام دولي متعدد الأقطاب، خاصةً بعد اتفاق زعماء "بريكس" على توسيع العضوية من خلال دعوة ست دول جديدة للانضمام إلى المجموعة بحلول بداية عام ٢٠٢٤، إضافة إلى وضع آليات للأعضاء الشركاء للمجموعة، بما يراعي تطلعات مجموعة بريكس نحو استقطاب مزيد من الدول ذات الاهتمام بتعزيز شراكاتها، مما يعزز فرضية:

نجاح قمة "بريكس" في التدشين لنظام عالمي جديد.

❖❖❖ ❖❖❖